الدولية. النتيجة المباشرة لهذا التوجّه انعكست، على الصعيد المحلي، في تراجع موضوع الانتخابات البلدية في المناطق المحتلة عن مكانته السابقة بين الاهداف الوطنية الفلسطينية. وأكثر من ذلك، فقد تحوّل هذا المطلب الى خطوة غير مرغوب فيها، ومطلوب مقاومتها. ولمسنا ذلك في جانب من الملابسات التي رافقت تصريحات أدلى بها رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، لصحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية، دعا فيها الى هدنة مؤقتة في المناطق المحتلة لمدة عام، يوقع عليها الطرفان، الاسرائيلي ممثلاً بالحكومة والفلسطيني ممثلاً بـ م.ت.ف. وتتمّ تحت اشراف دولي، يتبعها اجراء انتخابات عامة، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وبعيداً من الملابسات التي رافقت هذه التصريحات، وردّات الفعل عليها، ومحاولة الولايات المتحدة الاميركية استغلالها لتوجيه اتهامات الى م.ت.ف. فقد كان لدى المنظمة الكثير من الدوافع التي أملت عليها ضرورة اتخاذ مواقف حذرة، الى أبعد الحدود، من قضايا مثل الانتخابات ومستقبل الانتفاضة. فخلال معالجتها موضوع فريج وذيوله، أظهرت م.ت.ف. حرصاً شديداً على توحيد مصدر التوجهات السياسية الفلسطينية داخل المناطق المحتلة، وخارجها، وضمان مرورها عبر القنوات الفلسطينية الرسمية ـ م.ت.ف. والقيادة الموحدة ـ من دون مصادرة حق الاجتهاد لدى الآخرين. وهو ما أكدته تصريحات أدلى بها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي اعتبر موقف فريج اجتهاداً تمّ التراجع عنه. وأبرزت تلك الواقعة حدود اختلاف الموقف الفلسطيني من مسألة الانتخابات في مرحلتين: مرحلة ما قبل اعلان الاستقلال الفلسطيني، ومرحلة ما بعد اعلانه. ويعود هذا الى التمييز بين الانتخابات كموقف كانت له مبرراته في مرحلة معينة، وبين الانتفاضة الشعبية التي تعتبر آلة تفريخ السياسات الفلسطينية التي لا يجوز المساس بها. وبمعنى آخر، لقد بلغ حرص م.ت.ف. على الانتفاضة، ورعايتها لها، ان عكست مخاوف وخشية عليها طالت حتى نوايا بعض الفلسطينيين، أيّاً كانت طبيعة هذه النوايا.

اذا قرأنا الموقف من الانتخابات في سياقاته الزمنية والتاريخية، يظهر لنا، من خلال تجربة العمل الفلسطيني، ان م.ت.ف. لم تشنّ معركة ضد الانتخابات، كمفهوم او مطلب أو هدف أو خطوة تكتيكية مؤقتة، ولا انطلاقاً من الحاجة اليها، أو عدمها، ولكن، وغالباً، من طبيعة الظروف التي تطلق فيها الدعوة الى اجرائها، والهدف المؤقت والنهائي لهذه العملية. فهي عارضت الانتخابات البلدية في العام ١٩٧٢ ووافقت عليها العام ١٩٧٦، وطالبت بها في بداية الانتفاضة، وهي ترفضها الآن. ففي الظروف الراهنة، أصبحت الانتخابات حجر الزاوية في الطروحات الاميركية ـ الاسرائيلية التي تقدمها ثمناً للانتفاضة، بغض النظر عن كثير من التفاصيل والتصريحات التي تحاول تغطية جوهر الموضوع. ويحقق هذا الامر لتل ـ أبيب فرصة كبيرة لالتقاط انفاسها وتنظيم هجوم دبلوماسي كامل مضاد لهجوم السلام الفلسطيني، يهدف الى كسر حلقة الضغط الدولية، من جهة، واعاقة تقدم م.ت.ف. من جهة أخرى.

لقد كان من الممكن، فعلاً، الموافقة على انتخابات بلدية في المناطق المحتلة، في مرحلة سابقة، كخطة مستقلة لا ترتبط بالنظرة الاسرائيلية، أو الاميركية، الى حل المسألة الفلسطينية. لكن الشكوك تزايدت، في ظل تصعيد حملات القمع الدموي ضد المواطنين في الضفة والقطاع، ورفض سلطات الاحتلال التعاطي مع أبسط مطالب الانتفاضة على امتداد عام كامل من عمرها، كرّرت قيادتها، خلالها، مطالبة سلطات الاحتلال باطلاق سراح المعتقلين الاداريين، وسحب الجيش الاسرائيلي من على شوارع المدن والقرى والمخيمات، وايقاف حملات القمع والتنكيل. كذلك، نما، وتطوّر، الموقف من الانتخابات، بعد ان طرحت مسيرة عام من الانتفاضة جملة اسئلة مشروعة حول ما اذا كانت هذه المسألة تمثّل